

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الواقع و الآفاق

نادية فؤاح*

Résumé :

L'ouverture à l'initiative privée en matière d'investissement est une tendance de l'économie actuelle, à travers l'encouragement des petites et moyennes entreprises, qui vont croître et se développer à côté des grandes entreprises, dans le cadre d'une intégration pour favoriser la croissance et le développement durable. Les pays arabes dont l'Algérie ne sont pas restés en marge de cette tendance.

ملخص

أصبح التوجه الاقتصادي الحالي، النمو الاقتصادي، و التنمية الشاملة. أكثر تفتحا على المبادرة الفردية في الاستثمار، عن طريق فتح المجال للمنشآت الصغيرة و المتوسطة لكي تنمو جنباً إلى جنب مع المؤسسات العملاقة، في إطار تكاملي يحقق

* أستاذة مكلغة بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة - الجزائر -

مقدمة:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عندنا، و الذي يطلق عليه في عديد من البلدان العربية الأخرى تسمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاعا حيويا يمثل شريحة هامة من الاقتصاد الوطني ، تماما مثلما هو كذلك بالنسبة لاقتصاديات بلدان العالم عموما ، و الدول النامية خصوصا ، والدول العربية تحديدا ، و هو قطاع له خصوصيات معينة تميزه عن غيره من القطاعات ، من أهم خصوصياته : حرية العمل، وانفرادية القرار و الملكية الخاصة، والتمويل الذاتي، وهي بعينها العناصر التي كونت له هذه الخصوصية.

و طالما أنه يتمشى و روح العصر و النظام الاقتصادي الراهن، على اعتباره قطاعا يدعو إلى تفعيل فكرة العمل الحر، وأيضا كونه لا يكلف الدولة -أي كان مستوى نموها و تقدمها - مبالغ ضخمة من خزينتها، فهو ينشأ و ينمو بالمدخرات الذاتية لأصحابها ، و جب على الدولة رعايته ودعمه .

نقد كان سائدا في عقود القرن العشرين ، أن المؤسسات الكبيرة هي حجر الزاوية للاقتصاد الحديث، لذلك كثيرا ما رأينا انهاج الحكومات ، ومنها العربية ، لهذا الفكر ، فأُسست لبناء قطاع هام من المجمعات الاقتصادية الكبرى تشرف هي ذاتها على تسييرها . و على هامش هذا القطاع الرائد ، قطاع الشركات الكبرى ، كان هناك قطاع ينمو و ينتشر مثل الفطريات ، قطاع فتي ، لم يكن يحسب له حساب ، فقد ظل ينمو

خارج أي إطار حكومي يبعثه و يدعمه ، هو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و على إثر الفشل الذي لاقته المخططات الاقتصادية للتنمية، والتي تبنتها دولنا العربية ، و دول العديد من البلدان النامية في عقد الستينيات من القرن الماضي ، و في إحدى دراساته ،آنذاك، تساءل المكتب الدولي للشغل، عن الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه البلدان، فقد كان متوقعا بعد فشل المخططات ، أن تجابه الدول المطبقة لها أزماتا اقتصادية ، و اجتماعية و حتى سياسية عنيفة.

و قد جاء بعدها الجواب حازما، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنقذت الموقف، و أبعدت خطر أزمات اقتصادية، و اجتماعية حادة، كادت أن تعصف بالأنظمة السياسية الحاكمة.

و لربما كانت هذه هي بداية الاهتمام الجدي المتزايد بهذا القطاع، و الاعتراف بأن تنميته تعتبر مسألة جوهرية لأية سياسة هادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي و التخفيف من شبح البطالة و حدة الفقر .

في المنطقة العربية ، يعد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا هاما في الوقت الحاضر ، قياسا بما يساهم به في مختلف المؤشرات الاقتصادية و حتى الاجتماعية ، خاصة ما يتعلق بالنتاج المحلي ، و القيمة المضافة ، و العمالة ؛ كما أنه يعد قطاعا واعدا حاضرا و مستقبلا ، بما يعول عليه في قيادة مسيرة التنمية الشاملة، بكل جوانبها المختلفة.

لهذا ، لاحظنا ، في الآونة الأخيرة ، تسابق الكثير من الحكومات العربية لتحسين مناخها الاستثماري لتشجيع القطاع الخاص ، الذي يتمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، عن طريق اعتماد تشريعات و سياسات أكثر تفتحاً و دعماً لهذا القطاع. و لو أن نتائج تلك السياسات لم ترقى إلى المستوى المطلوب، إذ بقي هذا القطاع في كل الدول العربية يعاني في كثير من المجالات من عدة عراقيل تحد من نشاطه و من فاعليته.

و على غرار كل دول العالم و العربية منها ، فإن الجزائر أبدت بدورها اهتماماً خاصاً بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا القطاع الذي بات يشكل محورا أساسيا يساهم مباشرة في مسار التنمية الوطنية ومشروع الإنعاش الاقتصادي، على نحو يتحقق فيه توازن جهوي واجتماعي منسجم.

و رغم المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية لدعم نشاط هذا القطاع ، فإن العراقيل و الصعوبات التي تواجهها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سواء منها الموجودة أو التي يفترض إنشاؤها تظل عائقا يحد لا من نموها فحسب بل يعرقل جوانب مهمة من هيكل الاقتصاد الوطني ويؤخر المشروع الحضاري بأكمله.

فالخيارات الاقتصادية المتبعة في الماضي شجعت على إنجاز مجموعات اقتصادية كبرى ، و من ثم فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تعرف تقاليد كبيرة ، فهي لا تتوفر على الخبرة الكافية في مجال التنظيم و التسيير، كما أنها تتميز أساسا بحجمها الصغير و طابعها

العائلي على نحو تظل تعمل وفق تسيير سيئ كونها أنشئت في ظروف عشوائية.

سوف نتعرض في هذه الورقة إلى جملة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ثانيا: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- رابعا : دواعي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- خامسا: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: ماهية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

إن التطرق لموضوع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عمله و تطوره، يستوجب أولا، و يتطلب تحديد تعريف وتحليل مفهوم هذا القطاع.

لقد دأبت الأدبيات في الفكر الاقتصادي بما هو مثبت في الواقع، على اعتبار مفهوم المؤسسات الصغيرة يختلف باختلاف قطاعات النشاط الاقتصادي ، وباختلاف الأمكنة أيضا ، فمؤسسة صغيرة في قطاع إنتاج متطور يمكن أن تسمى مؤسسة كبيرة في قطاع إنتاج غير متطور، والعكس صحيح ، والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف المعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسة.

إنّ فإن هناك جملة من المعايير يمكن اعتبارها محددة لحجم المؤسسة، تتمثل في الآتي¹ :

- حجم العمالة؛
- حجم الاستثمارات؛
- مبلغ أو حجم المبيعات؛
- التكنولوجيا المستعملة.

وهي معايير نسبية، يمكن أن تكون صحيحة في نشاط اقتصادي معين، ولا يمكن أن تكون كذلك في آخر.

من المفيد الإشارة أولاً أن عملية التعريف تفيد في معرفة أحد خطوط التنمية في الدولة و قدراته، بمعنى أن الدولة (أي دولة) من خلال التعريف تقوم بتحديد نموذج التنمية الاقتصادية الذي ستعتمده ، وأن هذا التحديد يحد ذاته سيفيد في إعداد السياسات المستقبلية لتطويره.

ومن المفيد الإشارة ثانياً، إلى أن مسألة التعريف بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختلف اختلافاً متبايناً بين الدول، وحتى داخل الدولة الواحدة، بين قطاع و آخر.

وهذه بعض النماذج التي، سوف تعزز لنا الإشارة السابقة:

¹ انظر في هذا إلى كاسر نصر المنصور و شوقي ناجي جواد: "إدارة المشروعات الصغيرة" رقم 1، ط1، دار الحامد، الأردن، 2000، ص: 41

- التعريف المعتمد بجمهورية مصر العربية :

قامت وزارة التخطيط بمصر بتعريف المؤسسات والصناعات الصغيرة على أنها " تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من خمسين (50) عاملاً"، و هذا مع الأخذ بالاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم¹.

أما الجهاز المركزي للإحصاء ، فيعتبر أن الوحدة الصغيرة هي التي يعمل بها أقل من أقل من عشرة (10) عمال ، وأحيانا يرفع العدد إلى عشرين (20) عاملاً .

أما الجهاز الحكومي فيأخذ بهذا التعريف (عشرة عمال فأقل) لمعنى الصناعات الحرفية.

- التعريف المعتمد بالجزائر:

بالنسبة للجزائر، فقد تراوح هذا القطاع في تحديد مفهومه بين مد وجزر، إلى أن استقر في تعريف رسمي جاء بقانون توجيحي أصدره رئيس الجمهورية سنة 2001.

فطبقاً للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹، و في المادة 4 منه:

¹ عبد الرحمن يسري: الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء، 1995، ص: 21
الزائرين، رقم 1، ط 1، 1995، ص: 21

" تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- ❖ تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛
- ❖ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري؛
- ❖ تستوفي شروط الاستقلالية¹.

و يأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين مؤسسة مصغرة، صغيرة، و متوسطة في نص هذا القانون على النحو التالي :

- ❖ مؤسسات مصغرة: تشغل أقل من 10 عمال و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري.
- ❖ مؤسسات صغيرة: تشغل من 10 إلى 49 عامل، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 100 مليون دينار جزائري.
- ❖ مؤسسات متوسطة: تشغل من 50 إلى 250 عامل و تحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون و 02 مليار دينار جزائري ، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ديسمبر 2001

هذا، و يمكن تلخيص المعطيات السالفة، في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 100 مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	أعمال محصور بين 200 مليون و 02 مليار دينار جزائري	بين 100 و 500 مليون دينار جزائري

المصدر: جدول ملخص من المعطيات الواردة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ثانيا: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

طبقا للإحصائيات المقدمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS، فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إجمالا يتزايد بشكل مستمر، و لعل ذلك يرجع لإجراءات عديدة اتخذتها أجهزة الحكومة لترقية هذا القطاع، تتمثل أساسا في انتهاج إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى إعطاء هذا القطاع الأهمية و المكانة التي تليق به، من أهمها توفير الإطار التشريعي و التنظيمي و المؤسسي؛ فزيادة على الإطار التشريعي و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أنشئت العديد من الهيئات المصاحبة لهذا القانون و المتضمنة فيه، مثل:

- مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- المجلس الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، 179.893 مؤسسة، في حين وصل العدد سنة 2002 إلى 188.893 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. و قدر عدد المستخدمين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS بـ 737.062 مستخدم، بالنسبة للسنة الأولى (2001)، و 731.082 مستخدم، بالنسبة للسنة الثانية (2002).

تتركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في المدن الكبرى، ففي العشر ولايات التالية تتركز 46 % من النسيج الكلي لهذا القطاع، وفقا للترتيب التالي:

الجزائر وهران، تيزي وزو، بجاية، سطيف، بليدة، شلف، بومرداس، قسنطينة، عنابة.

- بالنسبة لفروع النشاط الاقتصادي، تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فروع النشاط الاقتصادي، حسب الترتيب الآتي:
- البناء و الأشغال العمومية بنسبة 31.5%؛
- تحلل التجارة الموقع الثاني بنسبة 11.87%؛
- بينما تسجل الصناعات الغذائية المرتبة الثالثة بنسبة تصل إلى 6.74%؛
- هذا و تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 77.09 % من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جملة من الخصائص والسمات، قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات، و قد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، هذه الخصائص أو السمات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار: من الخصائص الهامة والرئيسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها تعتمد في تمويل نشاطاتها سواء عند الإنشاء، أو بعده على الموارد المالية الذاتية. و في دراسة أجراها البنك العالمي سنة 1987 من خلال استمارات إحصائية قدمها عن المؤسسات الصغيرة في العديد من الدول النامية، لاحظ أن جانبا كبيرا من استثمارات هذه المؤسسات، تعتمد على التمويل الذاتي، أو عن طريق الاقتراض من الأصدقاء، أو من أفراد العائلة، مما يعني أن اللجوء إلى الاقتراض من البنوك، أي التمويل البنكي الكلاسيكي ضعيف و يكاد يكون منعدما.
2. فيما يتعلق بالإدارة و التسيير: ليس بالضرورة أن يكون مسير المؤسسة الصغيرة ذا مستوى تعليمي يسمح له بالإدارة العلمية الرشيدة لمؤسسته، بل في الغالب يكون المسير هو نفسه صاحب المؤسسة، و هو عادة يجهل تماما القواعد البسيطة للتصرف العلمي و العصري، فلا نتصوره مثلا ملم بتقنية الاندثار، بل و لا يعرف معظم إن لم نقل كافة التحاليل المحاسبية، أو مراقبة حركة المخزونات، دراسة أسعار السوق... الخ.

3. فيما يتعلق بالتخطيط: وكنتيجه لضعف المعرفة الإدارية وغياب التكوين، نلاحظ غياب النظرة الإستراتيجية والتخطيط المستقبلي لدى أغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة، ويقتصر تخطيطهم للمدى الزمني البسيط المقدر ببعض الأسابيع أو حتى الأيام.

4. فيما يتعلق بنوع التقنية أو التكنولوجيا المستعملة: تنتشر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة في أوساط القطاعات غير المكثفة للتقنيات العصرية، أو التي لا تستعمل تكنولوجيات عالية ، أو يد عاملة ذات اختصاص كبير ، مثل قطاعات النسيج ، الخشب ، الأثاث و الجلود ، وهي قطاعات لا تستوجب استثمارات ذات قيمة كبيرة أو يد عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا .

5. فيما يتعلق بالارتباط المباشر بالمستهلك: أثبتت أغلب الدراسات التي أجريت حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم ، أن هناك ارتباطا مباشرا بين المؤسسات الصغيرة والمستهلك ، بمعنى أن هذه المؤسسات تنتج سلعاً وخدمات موجهة مباشرة للاستهلاك (سلع وخدمات استهلاكية) ، والقليل منها فقط هو الذي ينتج سلعاً أو خدمات مطلوبة لأنشطة إنتاجية أخرى¹. ومعنى ذلك أيضا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سوقها وأفقها يقف عند حدود المستهلك.

¹ عبد الرحمن بيسري:مرجع سابق ،ص:22

رابعاً: دواعي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الاهتمام الدولي المتزايد والمتنامي على المستويين النظري والتطبيقي، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتأتى من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى ، في إطار التكامل ما بين قطاعات النشاط الاقتصادي أولاً ، وبما تحققه في حد ذاتها من مزايا تدفع مسار التنمية الاقتصادية قدماً إلى الأمام.

ولعل الدول العربية، ومنها الجزائر، هي الأكثر حاجة إلى هذا النوع من المؤسسات و ذلك للأسباب الموضوعية التالية:

1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سوق العمل: حسب دراسة

قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE، فقد حصلت خلال العشرين سنة الماضية في الاتحاد الأوروبي زيادة في الدخل القومي تقدر بـ 80 % ، بينما حصلت زيادة تقدر بـ 9% فقط في العمالة، أي في الاستخدام و التوظيف ، وهو ما يترجم عن عدم اهتمام الاتحاد الأوروبي بمسألة التوظيف.

هذا لأن المؤسسات الكبيرة لازالت مستمرة في استخدام التكنولوجيا الحديثة، لتحقيق إنتاجية أعلى وتحسين الامتياز التنافسي ، وبديهي أن ذلك سيؤدي حتماً إلى ترشيد العمالة.

أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فلها قدرة أكبر على استيعاب نسبة أعلى من قوة العمل، ذلك لأنها، لا تستعمل الآلات الحديثة التي تعوض القوة البشرية من جهة، و للنمط الاجتماعي المرتبط بنشاطها،

حيث تميل إلى تشغيل الأقارب و الأصدقاء، و النساء، من دون اشتراطها لمؤهلات علمية أو شهادات رسمية، من جهة أخرى. و بذلك فهي تساهم إسهاما كبيرا في تحريك سوق العمل و ضمان توازنه.

2. توافق نمط التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسات الصغيرة وظروف البلدان العربية: تستخدم المؤسسات الصغيرة - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك - تقنيات مكثفة للعمل نسبيا ، وبسيطة ، وهي بذلك تستغني نوعا ما عن استيراد التكنولوجيات العالية وتكاليفها الأعلى . وهو ما يعني انخفاض الحاجة إلى إرهاب ميزانية الحكومات في البلدان العربية، باستيراد التكنولوجيات و برامج التأهيل و التكوين... وغيرها من الواردات التي لازال جلبها يستدعي أغلفة مالية ضخمة.

3. مرونة المؤسسات الصغيرة مع تقلبات الظروف الاقتصادية : منطقي، أن المؤسسات الصغيرة و نظرا لصغر حجم نشاطها، و كذا صغر حجم رأسمالها، تتحمل بمرونة أكبر من المؤسسات الكبيرة، التغيرات و التقلبات التي تحدث على الساحة الاقتصادية، كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة و في وقت وجيز. فمثلا، في حالة تعطل قطاع اقتصادي ما، أو أنه فقد حيويته، فإن هذه المؤسسات الصغيرة تستطيع أن تحول نشاطها إلى قطاع اقتصادي آخر تتطلبه ظروف السوق.

4. المؤسسات الصغيرة حلقة ارتباط بين الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي:

في المؤسسات الصغيرة، يرتبط الجانب الاقتصادي بجانب اجتماعي هام، على نحو قد لا يتحقق بطريق آخر، ذلك لأن المؤسسات الصغيرة غالبا ما ترتبط بالعائلة، وترتبط بين أفرادها، فالمؤسسات الصغيرة تميل إلى تشغيل الأهل من العائلة الواحدة أو من أقاربهم، فتوفر لهم - من الجنسين - فرص عمل، من المتعلمين أو من غيرهم، وبذلك فهي تسهم في تعبئة مدخرات¹ العائلة بشكل قد لا يتحقق بطريق آخر.

5. دور المؤسسات الصغيرة في عدالة توزيع الدخل: إن وجود مجموعات أو أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة، المتقاربة في الحجم، والتي تعمل في إطار ظروف تنافسية، و تعمل بها أعداد كبيرة من العمال، سيعمل لا محال على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

خامسا : مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تكاد لا تختلف المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، فهي تدور حول محاور رئيسية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. مشاكل تتعلق بالتمويل: تشكل قضية تمويل المؤسسات والصغيرة الخاصة في الدول النامية أهم مشكلة تواجه مؤسسات هذا القطاع وأكبر العراقيل التي تحد من فاعليته و في نموه وعلى بقائه. ففي حين يفتقر أصحاب الأعمال و المنشآت الصغيرة إلى رؤوس أموال ومدخرات ذاتية

¹ عبد الرحمن يسري: مرجع سابق، ص: 29

لمزاولة نشاطهم ، يصطدم هؤلاء بسلوك و سياسات البنوك اتجاهاهم والمتسمة عادة " بالعدوانية " لأسباب عديدة .

و في دراسة غير منشورة قام بها أحد مراكز الدراسات و البحوث بالجزائر ، سنة 1998¹، عن العراقيل التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر ، شملت عينة من 314 مؤسسة من فروع نشاطات مختلفة، أظهرت النتائج التالية:

- 80% من المؤسسات (العينة) نشأت بتمويل ذاتي ، بمعنى الأموال الخاصة للمالك بنسبة 100% ؛

- 7% من المؤسسات (العينة) فقط استفادت من قرض مالي بنكي عند إنشائها. مع العلم أن أكثر من 70% من هذه العينة أنشئت بعد سنة 1990. و لعل أهم الأسباب لضعف التمويل البنكي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي:

- عدم قدرة أصحاب المشاريع و المؤسسات الصغيرة على تقديم ملفات بنكية تخضع للشروط المطلوبة ، نظرا لضعف مستوى هؤلاء و لجهلهم الإدارة و التقنية البنكية؛

- غياب الضمانات المطلوبة للحصول على قرض؛

- غياب آليات تغطية المخاطر ذات العلاقة بالقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كخطر الصرف و خطر تغير نسب الفوائد؛

¹ أعدت هذه الدراسة من قبل Ecotechnics في شكل تحقيق تحت عنوان:

Stratégie de développement du secteur privé و هي دراسة غير منشورة

- غياب صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وإن وجد فهو غير فاعل.
2. مشاكل تتعلق بسلوك الإدارة العمومية : كبطء إجراءات الحصول على التراخيص الرسمية لممارسة النشاط ، التي تستغرق يستغرق زمنا طويلا ، وهي فوق ذلك مكلفة ، وعموما فسلوك الإدارات العمومية مازال يمتاز بجموده و ثقله ، وعدم تماشيهِ مع الظروف الاقتصادية السائدة.
3. قِدم نمط التسيير : لازالت أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متميزة بأنماط تنظيم و تسيير لا تتماشى و متطلبات الاقتصاد التنافسي أين تشكل الجودة الشرط القاعدي في ممارسة النشاط الاقتصادي. وفي الجزائر ، فإن هذه الوضعية هي نتيجة للانفتاح المفاجئ للسوق الجزائرية، الذي لم تستعد له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . هذا يعني أن المجهودات يجب أن تركز على تعزيز هذه المؤسسات ، لتحديث و عصرنه تسيير هذا النموذج من المؤسسات ، الذي لا زال يماثل القطاع غير الرسمي في شكله و تسييره .
- و في هذا الصدد ، ومن نفس الدراسة السابقة عن المؤسسات الجزائرية، تم تسجيل النتائج التالية:
- 50.3% من المؤسسات المحصاة فقط هي التي تستعمل الفواتير بصفة منتظمة؛
- 50% على الأقل من اليد العاملة غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي CNAS ،
- 36% من أرباب العمل أنفسهم غير مصرحين لدى مصالح الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS ،

- 95% من المؤسسات فقط لديها حساب بنكي ، و أن هذا الحساب هو نفسه الحساب الشخصي للمسير صاحب المؤسسة في 24% من الحالات ؛
- 16 % من المؤسسات لا تفصل بين النفقات المنزلية و النفقات الخاصة بالمؤسسة.

4. مشاكل تتعلق بالتسويق: إذ يعد مشكل التسويق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أصعب المراحل التي تصل إليها ، فأصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة، يتميزون عادة بجهلهم بتقنيات التسويق ، لمحدودية مؤهلاتهم العلمية و مستواهم المعرفي ، و على ذلك فهم غير قادرين على دراسة السوق دراسة علمية تسمح لهم بالإجابة على التساؤلات التالية:

- ماذا ننتج (نوع النشاط) ؟
- لمن ننتج (المستهلك) ؟
- كيف و متى ننتج (الموارد و التوقيت) ؟

و كثيرا ما يجهل أصحاب المشاريع الصغيرة كيفية التوسع في عمليات تسويق منتجاتهم و سبل البحث عن أسواق داخلية أخرى أو خارجية . وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للمرحلة الراهنة، و داخل سوق محلي، فكيف سيكون الحال في مراحل قادمة، و داخل سوق دولية¹ تحكمها شروط تنافسية قاسية، و ماذا سيكون مصير قطاع كامل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعول عليه لا في الحد من الأزمات الاقتصادية

¹ تقبل مجموعة من الدول العربية على عقد اتفاق منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

والاجتماعية فحسب، بل لقيادة المشروع الحضاري بأكمله ، وبكل مقوماته.

المؤسسات الصغيرة و بالإضافة إلى المشاكل السالفة الذكر ، تقابل مشاكل أخرى ، لا تقل أهمية و خطورة ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في نشاطاتهم أو تنميتها؛
- نقص في التمويل بالمدخلات و مستلزمات العمل و الإنتاج، لا سيما إذا تعلق الأمر بالمواد و التجهيزات المستوردة؛
- نقص الخدمات العامة و البنية الأساسية و وسائل النقل والمواصلات؛
- مشكل الأرض أو العقار أو المحل المناسب؛
- و أخيرا يمكن ذكر مشكل آخر و هو المنافسة غير الشرعية للقطاع غير الرسمي ، و هو مشكل آخر تعانيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و في الدول العربية ، و في الدول النامية بشكل عام.

خاتمة

ختاما نقول ، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست بالمعادلة السحرية التي ستجلب النجاح والتقدم ، إلا أن الظروف الاقتصادية التي نمر بها و الأزمات الاجتماعية التي بتنا نعاني منها ، والتحديات التي ستواجهنا خلال السنوات القادمة ، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر - شبح البطالة ، ومشكل التشغيل الذي سيطغى على انشغالات المنطقة العربية برمتها ، وفي غياب حلول نهائية لهذه المشاكل العصبية سوف يكون

الاستقرار الاجتماعي الضحية الأولى ، مع تحمل ما سيترتب عن ذلك من نتائج .

من هنا فإن تبني سياسة حكيمة واستراتيجية واعية بأهمية هذا القطاع في حد ذاته وبربطه بالقطاعات الأخرى من خلال توفير مناخ عمل يساعده على تلبية احتياجاته ضرورة تفرضها الرهانات الراهنة أكثر من ذي قبل.

ولذلك كله، على استراتيجيه التطوير المنتهجة، أن تدرج ضمن أولوياتها ، تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا على الأقل للأسباب التالية:

- أنها تمثل قاعدة أساسية للاستقرار السوسيو-اقتصادي ، بما توفره من مناصب شغل؛
- تضمن انتشارا جغرافيا واسعا من شأنه جلب الاستقرار للسكان؛
- تتوفر على إمكانية كبيرة للتكيف مع تغيرات السوق.

المراجع:

أولا: الكتب

1. عبد الرحمن يسري:الصناعات الصغيرة في البلدان النامية،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،البنك الإسلامي للتنمية،سلسلة بحوث العلماء الزائرين،رقم 1،ط1995.
- 2.كاسر نصر المنصور و شوقي ناجي جواد:إدارة المشروعات الصغيرة،ط1،دار الحامد،الأردن2000

ثانيا: المجالات و الدوريات

3. فضاءات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالعدد0 سنة2002
4. فضاءات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالعدد1 سنة2002
5. فضاءات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالعدد2 سنة2003
6. جسر التنمية: " مفهوم التنمية " ؛ المعهد العربي للتخطيط،العدد الأول سنة 2002
7. جسر التنمية: * تنمية المشاريع الصغيرة " ؛ المعهد العربي للتخطيط،العدد التاسع،سبتمبر 2002

القوانين و التقارير

8. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ديسمبر 2001
9. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،جانفي 2004